دور التشريعات والقوانين في جذب الإستثمارات الخاصة في المنشآت الرياضية في الجزائر

The role of legislation and laws in attracting private investments in sports facilities in Algeria

شلوس بوعلام* ، مخبر علوم وتقنيات الأنشطة البدنية والرياضية STAPS (الجزائر)
chelouche.boualem@univ-alger3.dz
دشيشة عبد الرحمان، مخبر علوم وتقنيات الأنشطة البدنية والرياضية STAPS (الجزائر)
aboudoha1983@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 17/ 04/ 2022 تاريخ قبول المقال: 29/ 08/ 2022 تاريخ نشر المقال: 02/ 11/ 2022

الملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور القوانين والتشريعات في جذب الاستثمارات الخاصة في المنشات الرياضية في الجزائر، ولهذا الغرض استخدمنا المنهج التحليلي في دراستنا هذه، حيث تم التوصل إلى أن العامل التشريعي له دور كبير في التشجيع على الاستثمار الخاص في المنشآت الرياضية .

الكلمات المفتاحية: التمويل، الاستثمار ،المنشآت الرياضية،القوانين،التشريعات.

Abstract:

The Study Aims To Identify The Role Of Laws And Legislation In Attracting Private Investments In Sports Facilities In Algeria, And For This Purpose We Used The Analytical Method In Our Study, Where It Was Concluded That The Legislative Factor Has A Major Role In Encouraging Private Investment In Sports Facilities.

Key words: Finance, Investment, Sports Facilities, Laws, Legislation

المقدمة:

شهد عقد الثمانينات من القرن الماضي تراجعا في حجم المساعدات الخارجية، مما أدى إلى التوجه نحو الاستثمار باعتباره مصدر من مصادر التمويل، هذا التوجه تدعم أكثر مع مطلع عقد التسعينات نتيجة تصاعد البعد الدولي للرأسمالية إلى المستوى الذي زالت عنده الحدود الجغرافية بين الدول، خاصة مع انهيار المعسكر الشيوعي والتحول الاقتصادي للعديد من الدول باتجاهها إلى تقليص دور الدولة وتشجيع القطاع الخاص وتحرير حركة التجارة ورأس المال، من منطلق مواكبة التطورات الحاصلة، واستجابة لقرارات

* المؤلف المرسل

المؤسسات المالية والنقدية الدولية الناتجة عن التكتلات الاقتصادية، ومع ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات و سرعة انتقال المعلومات أدى إلى سهولة اتخاذ قرارات الاستثمار في مختلف أنحاء العالم.

وفي الجهة المقابلة من هذا التحول الذي عرفته العديد من الدول النامية في توجهاتها من رفض الاستثمار إلى السعي جذبه وتشجيعه، إلا أن الطفرة الهائلة له لا زالت متمركزة في الدول التقدمة مستثنية بذلك أغلب الدول النامية، ويرجع ذلك إلى كون قرارات المستثمرين ليست عملية ارتجالية، بل تخضع إلى مجموعة كبيرة من العوامل تشكل في مجملها ما يعرف بمناخ الاستثمار، والذي يتكون من مختلف الجوانب السياسية والاجتماعية والتشريعية المستقرة.

يعد الاستثمار أداة فعالة في رفع مستوى النشاط الاقتصادي، حيث أولت له الدولة الجزائرية اهتماما بالغا، خاصة في ظل الظروف الحالية للعالم التي شهدت تدهورا في قطاع المحروقات، ويظهر هذا الاهتمام من خلال النصوص القانونية المستحدثة في مجال ترقية الاستثمار من انجاز و توسيع واستغلال للمشاريع الاستثمارية والتي تتطلب أموالا قد تفوق القدرة المالية للمستثمر، لهذا فهو قد يحتاج إلى التمويل الذي تقدمه البنوك و المؤسسات المالية، فهذه الأخيرة تلعب دور الوسيط المالي الذي يوجه الأموال من المدخرين أصحاب الفائض إلى المستثمرين الذين هم بحاجة إلى تمويل مشاريعهم، وعلى هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية التالية : **ما مدى فعالية التشريعات والقوانين في جذب الإستثمارات الخاصة في المنشآت الرياضية في الجزائر ؟**

و لمعالجة هذه الإشكالية اقترحنا الفرضيات التالية والمتمثلة فيما يلي:

- **يؤثر مناخ الاستثمار تأثيرا ايجابيا في جذب الاستثمارات الخاصة في المنشات الرياضية.**
- **القوانين والتشريعات التي سنها المشرع الجزائري غير كافية لتوفير مناخ ملائم لهذا النوع من الاستثمار.**

1-التحديد الإجرائي للمفاهيم الواردة في البحث:

1-1-المنشأة الرياضية:

هي كل منشأة مفتوحة للجمهور ومعدة خصيصا للممارسات البدنية والرياضية.(1)

1-2-الإستثمار :

- زيادة العمال المنتجين أو زيادة القدرة الإنتاجية للعمال(2).
- هو عملية من عمليات استغلال رأس المال بهدف تحقيق عائد وفائض مالي(3)

2-أهداف الدراسة :

- تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في المنشات الرياضية في الجزائر.

– إبراز أهمية التشريع في جدب لاستثمار الخاص في المنشات الرياضية بصفة عامة.

– الإثراء المعرفي بمثل هذه المواضيع والمتعلقة بصناعة الرياضة.

3–المنهج المتبع :

إن إتباع أي باحث لمنهج معين في دراسته لا يكون بمحض الصدفة أو الإختيار العشوائي وإنما يكون حسب طبيعة موضوع الدراسة،الذي يتحدد من خلاله المنهج المناسب ويعتبر المنهج هو الطريقة التي تحدد مسار البحث في أي موضوع كان، أي الطريقة التي يستخدمها الباحث من أجل الوصول إلى حل المشكلة التي يدرسها وكذلك التأكد من صحة الفروض التي تصميمها ، فهو بمثابة الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته للمشكلة لإكتشاف الحقيقة والإجابة عن الأسئلة والإستفسارات التي يثيرها موضوع البحث وهو البرنامج الذي يحدد لنا السبيل للوصول إلى تلك الحقائق وطرق إكتشافها.

وإنطلاقا من أننا نحاول الوقوف على دور الإستثمار الخاص في المنشآت الرياضية في تطوير وترقية الرياضة، فقد إستخدمنا المنهج التحليلي في دراستنا هذه.

4– اهتمام الدول بالقطاع الخاص:

لقد تزايدت أهمية الاستثمار خلال هذه الفترة، وأصبح من الدعائم الأساسية للمنافسة الدولية، فقد عرفت أغلب الدول الصناعية نموا كبيرا لهذه الظاهرة، وتعود هذه الأهمية التي اكتسبها الاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدد من العوامل هي(4):

– تبني أغلب الدول النامية برامج الإصلاح الاقتصادي.

– تحرير حركة التجارة ورأس المال وتبني برامج الخوصصة.

– التقدم التكنولوجي خاصة في مجال الاتصالات على سرعة انتقال المعلومات والإحصاءات، وبالتالي سرعة اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار في الدول المختلفة، فضلا عن أن هذا التقدم التكنولوجي سهل من عملية انتقال الأموال .

– الزيادة الكبيرة في حاجة الدول إلى تمويل بناء المنشآت الرياضية في وقت تناقص فيه معدل الادخار على مستوى العام، وتناقصت فيه أيضا مصادر التمويل الأخرى بالنسبة لكثير من الدول النامية.

5–أهداف الاستثمار الخاص في المنشات الرياضية:

لم تستطع بعض الدول القيام باقتصادها وحدها بل نظمت مسألة الخوصصة بتشريعات وقوانين واعتماد نهج اقتصادي يتمثل في تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ليشمل مشاريع القطاع العام التي تقتضي طبيعتها إداراتها على أسس تجارية ومن مقاصد هذه التوجه تحقيق ما يلي (5):

– رفع كفاءة المشروعات الاقتصادية وزيادة إنتاجيتها وقدرتها.التنافسية .

– الإسهام في تشجيع الاستثمارات المحلية بتوفير مناخ استثماري لها .

– تحفيز الإدارات الخاصة وتوجيهها نحو الاستثمار الطويل المدى تعزيزا لسوق رأس المال المحلي والاقتصاد الوطني .

– تخفيف العبء المالي من الخزينة العمومية بوقف التزاماتها وينحصر دورها فقط في تقديم المساعدات والقروض للمشاريع المتعثرة والخاسرة.

– إدارة المشاريع الاقتصادية بأساليب حديثة بما في ذلك استخدام التقنية المتطورة بهدف تمكين هذه المشاريع من إيجاد أسواق مستقرة وفتح أسواق جديدة من خلال قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية.

–من المؤكد أن معظم الدول التي تستضيف الاستثمار الأجنبي هي بحاجة إلى قدرات فنية وتكنولوجية تفتقر إليها لذلك (6).

6–الضمانات التي تقدمها الدولة عند الاستثمار في المنشآت الرياضية:

إن اختلاف طبيعة المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الاستثمار الخاص، يجب أن تقابلها حماية مادية وقانونية تنسجم مع طبيعة تلك المخاطر، يتحقق من خلالها تطبيق ما تفرضه قواعد القانون ، وفي ضوء ذلك يمكن تصنيف الحماية التي يتمتع بها الاستثمار إلى نوعين:

6–1– الحماية المادية:

هذا النوع من الحماية ينسجم مع المخاطر المادية التي يمكن أن يتعرض لها الاستثمار الأجنبي كالاستيلاء المادي أو الحيلولة المادية بين المستثمر وبين إدارة ملكيته أو الإضرار المادي المباشر باستثماره كإتلافه أو الإضرار به، أو الإضرار المادي غير المباشر مثل إغلاق الميناء البحري الذي يعتبر المنفذ الوحيد للبضائع والمواد الأولية، ويكون من واجب الدولة أن تتخذ الإجراءات والتدابير التي تمنع هذه الأعمال، وان تحول بينها وبين الإضرار بملكية المستثمر(7)

6–2 – الحماية القانونية:

كانت الحماية المادية هي الأساس في تأمين حماية ملكية الأجانب، إلا إن الحال تغير كثيرا فأصبحت الحماية القانونية تشكل الركيزة الأساسية لحماية تلك الحقوق.

وتنسجم الحماية القانونية مع التطورات التي حصلت في مفهوم حق الملكية الذي لم يعد مقتصرا على الممتلكات الحسية " الملموسة "، وإنما أصبحت شاملة الحقوق وتراخيص وملكية ذهنية والحق في النفاذ إلى السوق وغيرها وهي بالتأكيد لا يمكن أن تؤمن حمايتها بالوسائل المادية.

ويمثل التزام الدولة بعدم المساس بحقوق المستثمر وعدم نزع الملكية بالمصادرة أو التأميم إلا وفقا لما تقرره القواعد القانونية الوطنية والدولية، مع ضمان معاملته معاملة عادلة ومنصفة وعدم اتخاذ إجراءات تمييزية بحقه، وتأمين إمكانية الدفاع عن حقوقه والمطالبة بها أمام الهيئات القضائية وفقا لإجراءات ومعايير عادلة، وان لا تتخذ الدولة إجراءات وتدابير قانونية تجعل الاستثمار غير ذي فائدة اوتؤدي إلى التقليل من قيمته(8).

7-العوامل المؤثرة على الاستثمار :

يتأثر الاستثمار بالعوامل المحيطة به سواء الخارجية أو الداخلية ويمكن تلخيصها فيما يلي :

7-1- الإستقرار السياسي (9):

يلعب الاستقرار السياسي دورا كبيرا ومؤثرا على الاستثمارات والمستثمرين، ويعتمد على درجة المخاطر السياسية التي تختلف من دولة إلى أخرى، ويمكن قياس هذا المخاطر من خلال دراسة التغيرات السياسية في هذا البلد وطريقة تداول السلطة وشكل الحكومة واستقرارها والاحتجاجات المستمرة والإضرابات والنزاعات ومستوى العلاقة مع الدول المجاورة والعالم الخارجي والصراعات الإيديولوجية والعنصرية والدولية وسوء توزيع السلطة والدخل ومن حيث احتمالات الحرب أو الأطماع.

ويقع ضمن هذا العنصر عامل مهم هو الحروب الإقليمية والأهلية وعلاقة البلد المعني بذلك، وعلى المستثمر أن يأخذ بعين الاعتبار طبيعة النظام السياسي وجماعات الضغط والمعارضة وطبيعة الحكومة من حيث الكفاءة والقبول، إضافة إلى العوامل الدولية والعوامل المتعلقة بمدى التجانس السكاني والثقافي والاجتماعي.

بالإضافة إلى درجة الانقسامات الدينية والطائفية والعنصرية والمزاج النفسي وذلك لتأثير الاستقرار السياسي على الإنتاج وحجم الطلب والعرض وكلفة مستلزمات الإنتاج واستمرارية التعاملات واستقرارها والحفاظ على استقرار الأسواق الداخلية والخارجية

إن استقرار النظام السياسي يؤدي إلى استقرار القوانين والأنظمة المؤثرة على الاستثمار مما يشجع على استقرار الاستثمارات وتوسيعها وتنوعها، وتلعب إيديولوجية الحكومة دورا كبيرا في استقرار الاستثمارات من خلال التشريعات المحفزه للاستثمار ودرجة الانفتاح الاقتصادي وتحقيق استقرار قيمة العملة .

7-2- الاستقرار الإقتصادي:

ويمكن معرفة الاستقرار الاقتصادي من خلال :

- المؤشرات الاقتصادية الكلية المتحققة في الناتج الإجمالي والتوازن الداخلي و التوازن الخارجي.
- السياسات المالية والنقدية للدولة ومدى اعتماد سياسات اقتصادية تتوافق مع الاستثمار.

– سياسة الانفتاح الاقتصادي وإستراتيجية الحكومات بهذا الشأن ودور القطاع الحكومي والخاص.

– طبيعة الاتفاقيات الدولية الاقتصادية و العلاقات الاقتصادية مع الدول المختلفة وشروط التبادل التجاري.

– طرق التعامل مع أسعار الفائدة وأسعار الصرف للعملة وتحرير التعامل بهما(10)

– وضعية ميزان المدفوعات و الميزان التجاري.

– نسبة المديونية إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة خدمة الدين إلى الصادرات.

– معدلات البطالة والتضخم وحجم السوق ودرجة الانكشاف الاقتصادي للبلد.

– تأثير الدخل القومي على ارتفاع حجم ومرونة الطلب الكلي للمجتمع(11)

إن الاستقرار الاقتصادي غالبا ما يقاس بدرجة المخاطر الاقتصادية التي يتعرض لها الاستثمار ومدى كون هذه المخاطر من مصادر داخلية، والمؤشرات التي تؤثر على قرارات الاستثمار والمستثمرين.

بالإضافة إلى الارتفاع المستمر في مستوى الأسعار ولفترة طويلة من الزمن وبمعدل غير طبيعي وان ارتفاع معدل التضخم يؤثر تأثيرا سلبية على الاستثمار لأنه يخلق جو منعدم الاستقرار في قطاع الأعمال ويؤدي إلى عدم معرفة المستثمر للحالة الاقتصادية للبلد ويرفع درجة المخاطر لأنه يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية(12).

إن توفر البنى التحتية الضرورية للأنشطة الاستثمارية وخاصة الإنتاجية منها تعد من أهم العناصر المؤثرة على الاستثمار، والمقصود بالبنى التحتية الطرق والمواصلات والاتصالات، الانترنت وغيرها .(13)

8– قرار الإستثمار في المنشات الرياضية :

يعتبر القرار الاستثماري هو ذلك الاختيار المدرك والواعي بين البدائل المتاحة في موقف معين، وهو اختيار بوعي يقوم على التدبير والحساب في الغاية والوسيلة.

الأصل في القرار هو عدم التأكد الناتج عن وجود مناهج وبدائل متعددة، على هذا الأساس يعد اتخاذ القرار العملية الحرجة في الإدارة ويجد المستثمر متخذ القرار نفسه في حالة مخاطرة (14)

إن القرار الاستثماري يتضمن تحديد الإستراتيجية التي يتم العمل بها لا سيما فيما يخص الاستثمارات المستقبلية، مع العلم بأنه يتميز بعدم القدرة على تحديد العائد على الإستثمار بالدقة نظرا لوجود هامش واسع من التقدير المعتمد على التنبؤ، وبالتالي فإن العائد المتوقع الحصول عليه يختلف بإختلاف

المخاطر المرتبطة به، وعلى هذا الأساس وقبل البدء بعملية الاستثمار لابد من إعداد خطة استثمارية مربحة أو ذات مردود اقتصادي جيد على الأقل(15)

9-المزايا الممنوحة عند الإستثمار في المنشأة الرياضية :

يضم قانون الإستثمار مجموعة من الإعفاءات و الحوافز تختلف باختلاف المناطق و نوعية المشروع ، وبغرض تشجيع الإستثمار ودفع المسار التنموي اعتمد المشرع الجزائري عددا من الإجراءات و التدابير لإزاحة كل العقبات التي تقف في طريقه.

9-1- مزايا الإستثمار في المنشآت الرياضية في ظل النظام العام :

يهدف كل مشرع من خلال قانون الإستثمار إلى تشجيع كل الإستثمارات التي تخضع لأحكامه بدون إستثناء، لذا يقرر جملة من المزايا تنتفع بها عند الشروع في إنجازها و بعد بداية فترة الإستغلال في إطار ما يسمى بالنظام العام حسب المشرع الجزائري، وتستفيد الإستثمارات التي تدخل في نطاق تطبيق قانون الإستثمار من هذه المزايا بغض النظر عن تموقعها في أحد المناطق التي تسعى الدولة لتنميتها أو أهميتها بالنسبة للإقتصاد الوطني أو غير ذلك من المعايير التي يعتمدها في منح المزايا.

وفي هذا السياق تبنى المشرع الجزائري بموجب الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الإستثمار نظاما عاما، يقر فيه ببعض المزايا التي يمكن أن تستفيد منها كل الإستثمارات التي تحتل مركزا قانونيا متماثلا في نظر المشرع ،والتي لا تكون لها خصوصية معينة أو بالأحرى لا تستند لمعيار يؤهلها للإستفادة من نظام قانوني آخر أكثر تميزا، وتتلخص المزايا التي يوفرها النظام العام فيما يأتي:

- ✓ الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع.
- ✓ الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الإستثمار المعني.

وبالإضافة للمزايا المذكورة أعلاه والممنوحة للإستثمارات المحددة في المادتين 1و 2 من الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الإستثمار بعنوان إنجازها يمكن أن تستفيد هذه الإستثمارات من الحوافر الضريبية، شبه الضريبة والجمركية التي ينص عليها القانون العام، ويقصد بهذا الأخير قانون المالية الذي يصدر من كل سنة ليحدد طبيعة الموارد والأعباء المالية للدولة ومبلغهما وتخصيصهماويعكس هذا القانون السياسة الضريبية للدولة نحو تشجيع الإستثمارات، حيث يمكن أن يشكل عائقا أمام إنتشار المشاريع الإستثمارية وتطورها إذ كان يتجه نحو فرض أعباء إضافية من شأنها التأثير بشكل مباشر على العائد الإستثماري، أو يكون عاملا مساعدا على ذلك في حالة توجهه نحو تخفيف العبىء الضريبي على المستثمرين بتقرير بعض الإعفاءات الضريبية وشبه الضريبية والجمركية التي تسمح بالتقليل من كلفة المشاريع الإستثمارية وتحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح للمستثمرين.

9-2- مزايا الإستثمار في المنشآت الرياضية في ظل النظام الإستثنائي .

تحرص كل دولة على أن تكون الإستثمارات المنجزة بإقليمها متوافقة مع سياستها الإقتصادية والأهداف المراد تحقيقها، لذا فهي تلجأ لإغراء المستثمر عن طريق منح مزايا إضافية أو خاصة للإستثمارات التي ينجزها في قطاعات اقتصادية لها أهميتها في إنعاش الإقتصاد الوطني، و الإستثمارات التي ينجزها في مناطق محددة من إقليم الدولة تكون بحاجة للتنمية، وتماشيا مع هذه الفكرة أقر المشرع بموجب الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الإستثمار جملة من المزايا الخاصة التي تندرج في إطار ما يسمى بالنظام الإستثنائي جعل الإنتفاع بها حكرا على الإستثمارات المنجزة في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة و الإستثمارات التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للإقتصاد الوطني، ويكون بذلك قد وحد بين هذين الصنفين من الإستثمارات إذ أخضعهما لنظام قانوني واحد هو النظام الإستثنائي، وهذا ما ورد في المادة (10) من الأمر المذكور حيث نصت على : " تستفيد من مزايا خاصة :

- ✓ الإستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة للدولة.
- ✓ وكذا الإستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للإقتصاد الوطني..."

وقد عمد المشرع من خلال المادة (11) من الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الإستثمارات إلى تحديد المزايا الممنوحة للإستثمارات المنجزة في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة بوضوح.

وبهذا تكون المزايا الممنوحة للإستثمارات التي تمثل أهمية خاصة للإقتصاد الوطني في ظل الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الإستثمار مرتبطة بنتيجة التفاوض بين طرفي الإتفاقية، ونعني بذلك كلا من المستثمر والوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، ويكون لهذه الأخيرة سلطة تقديرية واسعة لتقرير المزايا التي يمكن منحها دون أن تتقيد في ذلك بالحد المضمون من المزايا التي يقررها قانون الإستثمار، فإنها أن تتوسع في منحها أو تتراجع عن تقديم بعض منها أو تكتفي بتلك التي نص عليها قانون الإستثمار.

وإذا كان المشرع قد اتخذ من التفاوض مبدأ لتحديد المزايا الممنوحة للإستثمارات التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للإقتصاد الوطني، فإنه قد عمد إلى تحديد المزايا الممنوحة للإستثمارات المنجزة في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، حيث نص صراحة في المادة (11) من الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطوير الإستثمار على المزايا التي تستفيد منها هذه الإستثمارات بعنوان إنجازها وبعد معاينة انطلاق استغلالها، فأما الأولى فتشمل:

- ✓ الإعفاء من دفع حقوق الملكية بعوض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الإستثمار.
- ✓ تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 0.2% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال.

- ✓ تكفل الدولة جزئيا أو كليا بمصاريف الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الإستثمار.

الخاتمة:

بالاستناد إلى ما تم التطرق إليه من خلال مضمون بحثنا هذا، نصل في مجمل القول، إلى أن الاهتمام الواضح الذي أبداه مختلف المفكرين الاقتصاديين، الخبراء، وجل دول العالم بموضوع الاستثمار يعكس حقيقة مفادها أن هذا الأخير هو ظاهرة اقتصادية جديرة بالدراسة و التفسير.

ولا شك أن الجزائر مثلها مثل باقي الدول النامية اتجهت إلى إقرار سياسة الباب المفتوح أمام الاستثمار الخاص في المنشات الرياضية بحكم مجموعة من العوامل منها الداخلية و التي تجلت في عمومها في الاضطرابات الاقتصادية و الاجتماعية...الخ، و في عامل فجوة التنمية بينها و بين الدول المتقدمة وعوامل خارجية تجلت في مختلف الضغوطات الخارجية التي دفعت بها إلى ضرورة التوجه نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي فتسابقت نحو تغيير موقفها المتحفظ تجاه الاستثمار بصفة عامة .

وبناء على دراستنا التحليلية، يتضح لنا أن هناك تأثير ايجابي لكل من الانفتاح التشريعي والقانوني والاقتصادي على الاستثمار الخاص في الجزائر، بينما لا نجد تشريع خاص و قوانين خاصة بالاستثمار في المجال الرياضي لاسيما فيما يخص الاستثمار الخاص في المنشات الرياضية أي تم معاملته كغيره من الاستثمارات، وهذا ما سيسبب عزوف وتخوف لدى المستثمرين لعدم وجود ضمانات خاصة بهم و لما يتماشى مع هذا النوع من الاستثمار والذي يستلزم مرافقة نوعية له.

الهوامش :

1-(المرسوم التنفيذي رقم 91-416.الجريدةرقم54.المادة(02)).

2- خلفان حمد عيسى.(2015). إدارة الاستثمار والمحافظ المالية.الجنادرية للنشر والتوزيع.الأردن –عمان، ص1.

3- شهدان عادل عبد الطيف الغباوي.(2020).الاستثمار الأجنبي المباشر مابين الضمان الدولي ووسائل الحماية القانونية للاستثمارات الأجنبية الخاصة وأثره على النمو الاقتصادي في الدول النامية .دار الفكر الجامعي.الإسكندرية،16.

4- عمروش محند شلغوم.(2012).دور المناخ الاستثماري في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية.ط1.مكتبة حسن العصرية.بيروت –لبنان، ص32.

5- شهدان عادل عبد الطيف الغباوي،مرجع سابق، ص179.

6- شهدان عادل عبد الطيف الغباوي،مرجع سابق، ص191

7- احمد كاضم الساعدي .(2019).حماية الاستثمار الأجنبي في القانون الدولي العام.المركز العربي للنشر والتوزيع.القاهرة – مصر، ص 63.

8- احمد كاضم الساعدي ،مرجع سابق، ص 64

9- دريد كامل آل شبيب .().إدارة الاستثمار"تحليل الاستثمارات،الأسواق المالية،المحافظ الاستثمارية"جامعة الزيتونة الاردنية كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.الأردن،ص21.

10- دريد كامل أل شبيب،مرجع سابق، ص22.
11- دريد كامل أل شبيب، مرجع سابق، ص23.
12- دريد كامل ال شبيب، مرجع سابق، ص24.
13- دريد كامل ال شبيب، مرجع سابق، ص24.
14- دريد كامل ال شبيب، مرجع سابق، ص28.
15- دريد كامل ال شبيب، مرجع سابق، ص29.